



كلمة السيد محمد عمر  
الوزير المنتدب المكلف بالجمالية المغربية المقيمة بالخارج

في

الجلسة الاختتامية لأعمال مناظرة  
الشيخوخة في الهجرة"  
أية وضعية وأي تكفل بالمغاربة المسنين

الدار البيضاء 31 ماي 2009

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن  
السيد رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج

سيداتي سادتي

اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر إلى مجلس الجالية على دعوته لي للمشاركة في جلسة اختتام أعمال هذه المناظرة المهمة التي ينظمها مجلس الجالية المغربية بالخارج بالشراكة مع جمعيات عالية المستوى في مجال خدمة قضايا المتقاعدين والمسنين والتي تتمحور حول وضعية وقضايا المتقاعدين المغاربة في الهجرة.

ولا يسعني إلا أن أثنى هذه المبادرة التي تنضاف إلى كل سابقاتها، والتي تمثل بالنسبة لنا مناسبة نستقي من خلالها معطيات ومعلومات هامة في مجال الهجرة إلى جانب تلك التي نحصل عليها من خلال الدراسات التي ننجزها ومن خلال الزيارات التواصلية التي نقوم بها ببلدان المهجر للتواصل مع أفراد جالياتنا للتطلع على أحوالهم ومتطلباتهم. وهذا يؤكد بطبيعة الحال مرة أخرى أن الشراكة بين مختلف المتدخلين في مجال قضايا الجالية أمر إيجابي وفعال لبناء استراتيجيات متكاملة لخدمة قضايا ومصالح مغاربة العالم وذلك تماشياً وتجييداً لرغبة جلالة الملك وحرصه الدؤوب على إحاطة أفراد الجالية برعايته السامية.

سيداتى سادتي

يشكل ملف المتقاعدين والمسنين أحد أولويات برنامج عمل الوزارة في شقه الاجتماعي والذي يتمثل في دعم المصالح الاجتماعية بالقنصليات وتزويدها بالكفاءات البشرية واللوجيستية اللازمة للقيام بمهامها على أحسن وجه. وكذلك دعم ومرافقة الفئات الهشة من أفراد جالياتنا والتي يعتبر المتقاعدون والمسنون من أهم شرائحها... كما أن الوزارة تقوم سنوياً بمساعدة العائلات المعوزة المقيمة بالخارج لنقل رفات أمواتها إلى الوطن الأم ونحن نعلم أن معظمهم من المسنين.

ولعل من أهم المنجزات التي توصلنا إليها في بداية هذه السنة لصالح المتقاعدين هي إعفاؤهم من نسبة 85 بالمائة من ضريبة تعشير سياراتهم مع إسقاط شرط العودة. ويأتي ذلك استجابة لطلب ملح من طرف أعضاء جاليتنا بالخارج لمسناه خلال لقاءاتنا التواصلية معهم.

سيداتى سادتي،

إن المداخلات وأوراش العمل التي قمتم بها خلال هذين اليومين تؤكد لنا أن من أهم الملفات التي يجب الاشتغال عليها بعجالة في مجال الهجرة على العموم ومجال المتقاعدين على الخصوص هو مشكل الاتفاقيات المبرمة بين المغرب ودول الإقامة في مجال الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية... وفي هذا الإطار وقّعت وزارتنا عقد شراكة مع وزارة التشغيل تهدف بالأساس إلى تعاون القطاعين من أجل مراجعة الاتفاقيات المبرمة مع دول المهجر وكذا العمل على تحسين وضعية المتقاعدين والدفاع عن حقوقهم. وفي نفس الإطار قامت الوزارة باتصالات مع عدة دول كإيطاليا وهولندا وفرنسا لحل مشكل المتقاعدين المغاربة في هذه البلدان.

وحرصاً من الوزارة على مواكبة مقام المتقاعدين والمسنين المغاربة في المهجر سنشرع في وضع برنامج لتنظيم أيام ثقافية خاصة بهم لكي نُدخل عليهم دفئ البلد وثقافته التي يفتقدونها خصوصاً منهم المقيمون بإقامات ودور العجزة. وقد قمت بزيارة لإقامة تابعة لمراكز "أدوما" بضاحية جونفيلبي شمال باريس وهي إقامة وإن كانت على مستوى عالٍ من التجهيز إلا أنها تؤلم من الناحية الاجتماعية ومن المعاناة ومن الشعور بالوحداية اللذين يظهران على ملامح المقيمين بها. وقد تم الاتفاق مع مسيري هذه الإقامات على تنظيم أيام ثقافية بها بانتظار تعميمها على مختلف الإقامات بفرنسا وبدول المهجر.

وفي الأخير لا يفوتني أن أنوه بالدور الذي تقوم به الجمعيات غير الحكومية في الدعم الاجتماعي ومواكبة الفئات الهشة من جالياتنا بالخارج ومنها المتقاعدون والمسنون وفي هذا الإطار قامت الوزارة بتسطير برنامج طموح من أجل إقامة شراكة مع الجمعيات لتأهيلها في هذا المجال وكذا دعمها مادياً للقيام بمهامها في أحسن الظروف.

سيداتي سادتي

في ختام كلمتي هذه أود أن أشكر كل الحاضرين الذين أغنوا أشغال هذا اللقاء بمقترحات جد مهمة سنعمل على أخذها بعين الاعتبار في برامجنا التي نريدها دائماً الأقرب إلى انتظارات كل الفئات من الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.